



الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة العشرين

(١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٨)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٨

الملحق رقم ١٣



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة العشرين

(١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٨)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها العشرين. وتناولت اللجنة البنود التالية: عدم ترك أي أحد خلف الركب، الذي ساهمت به في مواضيع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجزء المتعلق بالتكامل، والمتمتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً؛ ورصد البلدان قيد الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسماؤها من القائمة؛ وتحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسماؤها من هذه الفئة؛ والاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتناولت لجنة السياسات الإنمائية الأبعاد المتعددة للتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا تشير الاتجاهات الحالية التي حدّتها اللجنة إلى إحراز تقدم تتوافق درجته وسرعته مع الإطار الزمني لخطة عام ٢٠٣٠ في بعض العناصر الأساسية التي لا غنى عنها من أجل إعمال مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، بما في ذلك الاتجاهات المتعلقة بالفقر (خاصة في المناطق الريفية والبلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) والتعليم والإسكان وغير ذلك. وتؤدي الاختلالات الديمغرافية، بما في ذلك النمو السكاني السريع في بعض البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛ وتراجع معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان في بلدان أخرى؛ وارتفاع النصيب الذي يساهم به الشباب في الهجرة الداخلية والدولية، إلى طرح تحديات إضافية أمام الوفاء بالتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وما زال انعدام المساواة الشديد قائماً داخل البلدان والمدن، وكذلك بين البلدان. وفي العديد من السياقات المختلفة، يتأخر الناس أكثر عن ركب التقدم بفعل مجموعة متنوعة من القوى، بما في ذلك العولمة والتطورات التكنولوجية والتمييز بين الجنسين وتغير المناخ وغير ذلك من أشكال التدهور البيئي التي تؤدي إلى تعذر الوصول إلى الأراضي وسبل العيش وفرص العمل. وفي كثير من الحالات، لا تأخذ السياسات والتشريعات والاستثمارات في الاعتبار الآثار السلبية المترتبة على القطاعات وفئات الأفراد والبلدان الأخرى، وعلى الأجيال المقبلة. وما زال العديد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، يفتقر إلى القدرات الإنتاجية اللازمة لوضعها على الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولا يؤدي النمو الاقتصادي بالضرورة إلى الحد من عدم المساواة والفقر والحرمان، أو إلى إيجاد فرص العمل اللائق. ولقد شهد العديد من الاقتصادات عملية تمثلت في العودة إلى الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية في السنوات الأخيرة، بدلا من عملية التحول الهيكلي نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

ويتبين من تجارب بعض البلدان أنه من الممكن إحراز تقدم ملموس نحو عدم ترك أي أحد خلف الركب خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً، بيد أن التحول العام نحو تنمية لا تترك أحداً خلف الركب يتطلب إحداث تغيير جذري في النظم الراسخة - النظم الاقتصادية والسياسية، وهياكل الإدارة ونماذج الأعمال التجارية - التي غالباً ما تستند إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة والسلطة صنع القرار. فلا يكفي للتصدي لعدم المساواة التركيز على من "تركوا خلف الركب" على مستوى القاعدة، وإنما من الضروري

أيضا التصدي لتركز الثروة والدخل وسلطة صنع القرار على مستوى القمة، وقطع الصلة بين الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وسلطة صنع القرار.

ونادراً ما يكون التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب موضع جدال من حيث المبدأ، ولكن لا يوجد في كثير من الأحيان إقرار كاف بما يكتنف تنفيذه العملي من تعقيدات. فالطريق إلى تحقيق هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب محاط بمفاضلات بين عدة خيارات يتعين فهمها والتعامل معها. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون الخيارات السياسية الأكثر فاعلية في تحقيق هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب هي تلك التي تستهدف فئات محددة وإنما قد تكون مزيجاً من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية التي تفضي إلى تحقيق نمو عادل ومستدام؛ وتنمية القدرات الإنتاجية؛ والآليات التي تعمل على تمكين مشاركة الجميع في عمليات صنع القرار ذات الصلة والعمل بنشاط على تشجيع هذه المشاركة وكفالة احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها؛ والسياسات الاجتماعية التحويلية التي تجمع بين الإجراءات الشاملة والموجهة، وكذلك إعادة التوزيع قبل دخول الأسواق، وأثناء التواجد فيها، وبعد الخروج منها. ومن المهم أن يؤخذ بعين الاعتبار، عند تنفيذ سياسات الابتكار التكنولوجي، أن التكنولوجيا يمكن أن تكون سبباً أساسياً في الإقصاء وعدم المساواة على الصعيدين الوطني والدولي رغم ما تتميز به من إمكانيات هائلة تؤهلها للنهوض بالتنمية الشاملة للجميع.

وحتى لا يترك أي بلد خلف الركب، يجب أن يكون العمل الدولي متسقاً وأن يدعم قدرة البلدان على وضع استراتيجياتها الإنمائية وتمويلها لا أن يعيقها، وأن يمكن من إيجاد قنوات يمكن من خلالها إعادة توزيع الثروة العالمية بدلا من إغلاق مثل هذه القنوات. ويجب أن تكون هناك قواعد عالمية تعزز التوزيع العادل للدخل وفرص التنمية على الصعيد الدولي، واتخاذ إجراءات فعالة بشأن التعاون الدولي في مجال الضرائب، والتدفقات المالية عبر الحدود، والهجرة والتحويلات المالية، وتخفيف أعباء الديون والتجارة؛ والانتقال بالتعاون الإنمائي إلى إطار أكثر شمولاً وتمثيلاً يجمع بين جهات تقليدية وجديدة في مجال تقديم خدمات التعاون، وتمثل الحوكمة من خلاله الجهات المانحة والجهات المستفيدة على حد سواء. وينبغي أن تحظى أقل البلدان نمواً بالأولوية في جميع المجالات المذكورة أعلاه.

وأجرت اللجنة استعراضاً كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً. وخلصت إلى أن بوتان وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي مؤهلة لرفع اسمها من القائمة للمرة الثانية على التوالي، وأوصت برفع اسمها من القائمة. وكما تقرر في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٥، نظرت اللجنة في أمر كيريباس مرة أخرى ووجدت أنها مؤهلة لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً للمرة الثالثة على التوالي. وأوصت اللجنة برفع اسم هذا البلد من فئة أقل البلدان نمواً، كما أوصت بإنشاء فئة البلدان التي تواجه ضعفاً شديداً إزاء تغير المناخ وغيرها من الصدمات البيئية. وينبغي أن تتلقى كيريباس وتوفالو والبلدان الضعيفة المماثلة ضمن تلك الفئة دعماً يستهدف القضاء على أوجه الضعف تلك. وقد تبين للمرة الثانية على التوالي أن تيمور - ليشتي ونيبال مؤهلتان للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، ولكن لم يوصَ برفع اسميهما منها. وستنظر اللجنة في تيمور - ليشتي ونيبال مرة أخرى في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات، في عام ٢٠٢١. وحينئذ، ستنظر أيضاً في بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، حيث تبين أن هذه البلدان مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً للمرة الأولى في جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات.

ولقد استعرضت اللجنة، خلال رصدها للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رفعت أسمائها من هذه الفئة، التقدم المحرز على صعيد التنمية لكل من ساموا وغينيا الاستوائية وملديف، التي رفعت أسمائها من هذه الفئة، ولأنغولا وفانواتو، الجاري رفع اسميهما منها. وواصلت ساموا وفانواتو وملديف تحقيق تقدم مطرد في مجال التنمية، لكنها مازالت عرضة للصدمة الاقتصادية والبيئية. ولاحظت اللجنة احتلال التوازن بين نصيب الفرد من الدخل ومستوى الأصول البشرية في غينيا الاستوائية، وكذلك في أنغولا، رغم تحقيق بعض التقدم. وما زال كلا البلدين يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الذي يطرح حاليًا تحديات كبرى في مجال الاقتصاد الكلي.

وخلصت اللجنة إلى أن الفرصة متاحة أمام المجتمع الإنمائي الدولي لوضع حزمة من الحوافز الرامية إلى تعزيز التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً. وبدأت اللجنة مناقشات بشأن الكيفية التي يمكنها بها المشاركة وتقديم مقترحات من أجل تصميم وتنفيذ هذه الحزمة من الحوافز التي يمكن أن تتضمن إسهامات تحليلية وخدمات استشارية وأشكالاً جديدة من التعاون الإنمائي الملموس بهدف تعزيز تقدم هذه البلدان في مجال التنمية.

وما زال العديد من البلدان التي تستعد لرفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً يواجه تحديات تتعلق بالفهم التام لنوعية تدابير الدعم الدولي التي تستفيد منها والآثار السياسية المترتبة على احتمال فقد هذا الدعم بعد الرفع من القائمة. ولهذا الغاية، أنشأت أمانة اللجنة منصة على شبكة الإنترنت، تعرف باسم غرادجيت (Gradjet)، توفر معلومات وتحليلات بشأن الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتقديم اقتراحات مفصلة بشأن الأنشطة التي قد ترغب الحكومات في الاضطلاع بها قبل الرفع من هذه الفئة وأثناءه وبعده.

وأخيراً، حلّت اللجنة الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التي قُدمت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧. وشمل التحليل التجريبي الذي أجرته اللجنة معالجة مواضيع شاملة شديدة الأهمية خلال عمليات الاستعراض، مثل عدم ترك أي أحد خلف الركب ومعالجة المفاضلات المتعلقة بتنفيذ جدول خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق وضع سياسات متكاملة. وبينما يُعترف بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية تقريباً، سيصبُّ إجراء مناقشات أكثر شمولاً بشأن الاستراتيجيات والسياسات القطرية وتوفير معلومات إضافية عن كيفية تناول المسائل المتعلقة بأكثر الفئات تهميشاً وضعفاً في صالح فعالية الاستعراضات في تبادل الخبرات المتعلقة بالتنفيذ. وبالنظر إلى أن إيجاد حلول للمفاضلات أمر مهم للغاية، رغم ما ينطوي عليه من صعوبات بحكم طبيعته، فإن إيلاء المزيد من الاهتمام في الاستعراضات لشرح المفاضلات العملية والآليات السياسية اللازمة لمعالجتها يمكن أن يزيد من قيمتها إلى حد كبير.

المحتويات

الصفحة

الفصل

٩	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها . . .
٩	ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها
٩	باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها
١٤	الثاني - عدم ترك أي أحد خلف الركب
١٨	الثالث - جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً
١٨	ألف - مقدمة
١٨	باء - المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نمواً
٢٣	جيم - الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها
٢٧	الرابع - رصد التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رفعت أسمائها من تلك الفئة
٢٧	ألف - مقدمة
٢٧	باء - البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً
٢٨	جيم - البلدان التي رفعت أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً
٣٠	الخامس - في سبيل تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً
٣٢	السادس - الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
٣٤	السابع - الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية
٣٥	الثامن - تنظيم الدورة

المرفقات

٣٦	الأول - قائمة الجهات المشاركة
٣٨	الثاني - جدول الأعمال

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً

١ - توصي لجنة السياسات الإنمائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع كل من بوتان وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي من قائمة أقل البلدان نمواً. وترى اللجنة أن طلب بوتان مواءمة الموعد الفعلي للرفع من القائمة مع انتهاء خطة التنمية الوطنية الثانية عشرة في البلد في عام ٢٠٢٣ هو طلب معقول. وتلاحظ أيضاً أن سان تومي وبرينسيبي ستستفيد من تلبية طلب إطالة الفترة الانتقالية إذا بدأت في عملية الانتقال وتعاونت مع شركائها في التجارة والتنمية.

٢ - وتوصي اللجنة برفع كيريباس من فئة أقل البلدان نمواً، مع الاعتراف بالضعف البيئي الشديد الذي يعاني منه هذا البلد. ولذلك، توصي اللجنة أيضاً بأن ينشئ المجلس فئة البلدان التي تواجه ضعفاً شديداً إزاء تغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية. وينبغي تقديم الدعم لتوفالو وكيريباس والبلدان المماثلة التي تعاني من ضعف شديد يستوجب وضعها ضمن تلك الفئة بهدف القضاء على أوجه الضعف تلك. واللجنة على أهبة الاستعداد لدعم المجلس في إنشاء مثل هذه الفئة.

٣ - وتمشياً مع قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ و ٢٢١/٦٧، تشير اللجنة على المجلس بإعادة تأكيد أهمية دعم الشركاء في التنمية للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً بتدابير عملية لتيسير الانتقال السلس.

باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

عدم ترك أي أحد خلف الركب

٤ - توصي اللجنة كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بتضمين أطرها الاستراتيجية مفهوم عدم ترك أي أحد خلف الركب وترجمة ذلك المفهوم إلى إجراءات لا تقتصر على استهداف فئات محددة محرومة من ممارسة سلطة صنع القرار والاستفادة من منافع التنمية، وإنما تشمل أيضاً حماية مصالح تلك الفئات بعدم الاستمرار في الزج بها خلف ركب التنمية من خلال اتخاذ تدابير تحرمها من حقوقها وسبل عيشها، وتشمل أيضاً التدابير التالية:

- (أ) كفالة أن تعمل أدوات الاقتصاد الكلي والأدوات المالية على تحقيق نمو عادل ومستدام وتوفير فرص عمل والحد من الفقر وأوجه عدم المساواة، بما في ذلك التركيز المفرط للثروة؛
- (ب) تنفيذ آليات تعمل على تمكين مشاركة الجميع في عمليات صنع القرار ذات الصلة والعمل بنشاط على تشجيع هذه المشاركة، بما يشمل المسائل البيئية، وضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها؛

- (ج) بناء القدرة الإنتاجية من خلال اتباع سياسات متكاملة، بما في ذلك السياسات الصناعية وسياسات التنمية الريفية وتنمية الأصول البشرية لدعم التنمية الشاملة للجميع؛
- (د) الأخذ بعين الاعتبار، في تنفيذ سياسات الابتكار التكنولوجي، أن التكنولوجيا وإن كانت تتميز بإمكانات كبيرة للنهوض بالتنمية الشاملة للجميع، يمكن أن تكون أيضاً سبباً أساسياً في الإقصاء وعدم المساواة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (هـ) تنفيذ سياسات اجتماعية تحويلية تجمع بين الأطر الأساسية الشاملة والإجراءات الموجهة، وكذلك إعادة التوزيع قبل دخول الأسواق، وأثناء التواجد فيها، وبعد الخروج منها؛
- (و) اتخاذ إجراءات فعالة بشأن التعاون الدولي في مجال الضرائب، والتدفقات المالية عبر الحدود، والهجرة والتحويلات المالية، وتخفيف أعباء الديون والتجارة؛
- (ز) الانتقال بالتعاون الإنمائي إلى إطار أكثر شمولاً وتمثيلاً يجمع بين جهات تقليدية وجديدة في مجال تقديم خدمات التعاون، وتمثل الحوكمة من خلاله الجهات المانحة والجهات المستفيدة على حد سواء؛
- (ح) إعطاء الأولوية لدعم أقل البلدان نمواً في جميع المجالات المذكورة أعلاه.

٥ - وتكرّر اللجنة التوصيتين اللتين قدّمتهما في عام ٢٠١٦^(١) بأن يهيب المجلس بحكومات أقل البلدان نمواً إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي وتشجيع التحول الحيوي لاقتصاداتها، حيث أشارت اللجنة إلى ضرورة معالجة المفاضلات المحتملة وتسخير أوجه التآزر بين زيادة القدرة الإنتاجية وأهداف التنمية المستدامة الأخرى؛ وبأن يطلب إلى المجتمع الدولي أن يعزّز تدابير الدعم لما فيه صالح أقل البلدان نمواً.

٦ - وتشجع اللجنة الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية على تبادل أفضل الممارسات في مجال عدم ترك أي أحد خلف الركب والنهج المتبعة في تحديد المفاضلات المتعددة القطاعات والمفاضلات التوزيعية والمفاضلات بين الفترات الزمنية. كما تشجع اللجنة الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على النظر في تأثير سياساتها على انعدام المساواة عالمياً.

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً

٧ - خلصت اللجنة في استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً إلى أن كلا من بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار استوفى معايير الرفع من القائمة لأول مرة. وسينظر في رفع أسماء هذه البلدان من القائمة خلال الاستعراض القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٢١، بهدف رفع أسمائها من القائمة في عام ٢٠٢٤. ولأغراض الاستعراض المقبل، ستشدد اللجنة على أهمية إدراج جميع الأقليات التي تعيش في ميانمار في البيانات المستخدمة في تحديد معايير أقل البلدان نمواً. وتطلب اللجنة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إعداد موجزات عن مواطن الضعف وتطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة

(١) انظر E/2016/33، الفصل الأول، الفقرة ١ (أ) و (ب).

إعداد تقييمات الأثر المتعلقة بتلك البلدان. وتشجع اللجنة الجهود التي تبذلها البلدان والمجتمع الدولي لبدء التخطيط للرفع من القائمة.

٨ - وخلصت اللجنة إلى أن تيمور - ليشتي ونيبال استوفتا معايير الرفع من القائمة للمرة الثانية على التوالي. ومع ذلك، وبسبب شواغل تتعلق باستدامة ما أحرزته من تقدم في مجال التنمية، أرجأت اللجنة اتخاذ قرارها بشأن التوصيات المتعلقة برفع هذين البلدين من القائمة حتى إجراء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٢١.

رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها

٩ - استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي المحرز في أنغولا وفانواتو، المقرر رفع اسميهما من قائمة أقل البلدان نمواً في شباط/فبراير ٢٠٢١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على التوالي.

١٠ - وخلصت اللجنة إلى أن أنغولا ما زالت تعاني من التباطؤ الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط الدولية وتراجع إنتاج النفط. وبالرغم من التحسن التدريجي في الأصول البشرية، ما زال عدم التوازن بين المستوى المرتفع نسبياً لدخل الفرد وانخفاض مستوى الأصول البشرية يشكل مصدر قلق خطير ينبغي أن توليه حكومة أنغولا الاهتمام على سبيل الأولوية أثناء إعداد استراتيجيتها للانتقال السلس، إضافة إلى معالجة الضعف الاقتصادي من خلال التنويع.

١١ - ولاحظت اللجنة حدوث تحسن بطيء ومطرّد في الوقت نفسه في الدخل والأصول البشرية في فانواتو. ولم تتفارق حالة الضعف الاقتصادي، بيد أن فانواتو ما زالت شديدة التأثر بالصدمات البيئية. وتوصي اللجنة بأن تعدّ حكومة فانواتو استراتيجية للانتقال السلس بالتشاور مع شركائها الرئيسيين في التجارة والتنمية.

١٢ - واستعرضت اللجنة أيضاً التقدم الإنمائي المحرز في غينيا الاستوائية وملديف وساموا، التي رفع اسم كل منها بالفعل من فئة أقل البلدان نمواً.

١٣ - وواصل دخل غينيا الاستوائية انخفاضه بسبب تراجع إنتاج النفط واستنزاف احتياطات النفط الخام الحالية ومحدودية الاستثمارات. وما زالت درجة الدليل القياسي للأصول البشرية في البلاد منخفضة للغاية. وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس، وتوجيه الموارد نحو الاستثمار في رأس المال البشري والتنويع الاقتصادي.

١٤ - وخلصت اللجنة إلى أن ملديف تواصل إحراز تقدم في تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى عالٍ من الأصول البشرية، رغم أن مستوى الضعف البيئي فيها ما زال مرتفعاً للغاية. ولاحظت اللجنة أن ملديف قادرة على إدارة الآثار المترتبة على رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً.

١٥ - وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالتقرير المتعلق بتنفيذ حكومة ساموا استراتيجية الانتقال السلس. ولقد واصل هذا البلد إحراز تقدم بطيء لكنه مطرد في مجال التنمية، بالرغم من ضعفه الشديد في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية. ولاحظت اللجنة أن تجارب ساموا في الرفع من فئة أقل البلدان نمواً ستكون قيّمة بالنسبة للبلدان الأخرى الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة، ولا سيما بالنسبة لبلدان المحيط الهادئ الأخرى. وتشجع اللجنة على تبادل الخبرات بين البلدان، بدعم من المجتمع الدولي.

١٦ - وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧ وأكدت مجددا أهمية مشاركة البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رفعت أسمائها منها في عملية الرصد. ولاحظت اللجنة مع الأسف أنه لم تقدّم أي دولة باستثناء ساموا تقريرها عن إعداد وتنفيذ استراتيجية الانتقال.

في سبيل تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً

١٧ - رحبت اللجنة بزيادة الاهتمام بالحاجة إلى دعم الانتقال السلس للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً، ولكن تبين لها أن التدابير القائمة لا تفيد إلا في تأخير فقدان الدعم الخاص بأقل البلدان نمواً. وبوسع تحديد وتنفيذ حزمة مناسبة من الحوافز للبلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة والتي رفعت أسمائها منها مؤخراً أن يخفف من آثار الرفع من هذه الفئة ويعزز التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفعها منها. وفي هذا الصدد، قررت اللجنة إجراء مزيد من البحوث والتحليل بشأن هذه المسألة.

١٨ - وتشدد اللجنة على أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى تحسين سبل الوصول إلى المعلومات والتحليلات بشأن الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، ورُحِّبَ بإطلاق منصة الرفع من هذه الفئة على شبكة الإنترنت، المعروفة باسم غرادجيت (www.gradjet.org)، التي أنشأتها أمانة اللجنة. وتوفر هذه الأداة المعلومات والتحليلات والأنشطة المقترحة ونقاط الاتصال بشأن مسائل الرفع الخاصة بكل بلد يحتل رفع اسمه من هذه الفئة. وتوصي اللجنة بأن تستخدم أقل البلدان نمواً هذه المنصة قبل الرفع وأثناءه وبعده. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تعتمد فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أقل البلدان نمواً من هذه الفئة هذه المنصة، وبأن تساهم الجهات الإنمائية الشريكة للأمم المتحدة الثنائية والمتعددة الأطراف في المنصة بالمعلومات والتحليلات ذات الصلة المتعلقة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً.

الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٩ - قررت اللجنة أنها ستجري سنوياً تحليلاً للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بهدف دعم الحكومات والجهات صاحبة المصلحة في تحسين فعالية الاستعراضات كأداة للنهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٠ - وسيركز التحليل على الطرق التي يتم بها تناول المبادئ الرئيسية ومجموعة مختارة من القضايا المشتركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، مع تسليط الضوء على أفضل الممارسات وتحديد الفجوات. وسيحقق التحليل قيمة مضافة عن طريق تقديم دعم تقني شفاف وموضوعي للاستعراضات. كما أنه سيكُمّل عمل اللجنة الفني بشأن قضايا التنمية المستدامة وكذلك العمل الذي تضطلع به الأمانة العامة ومنظمات أخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبشأن تجميع التقارير بشأن الاستعراضات.

٢١ - وسيعتمد تحليل اللجنة على النهج الذي جرى تجريبه في عام ٢٠١٧ وسيزيد من صقله، على النحو المبين في الفصل السادس. وعموماً، فإن إجراء مناقشة أكثر تركيزاً على الجوانب الفنية للاستراتيجيات والتحديات المتعلقة بالسياسات في الاستعراضات الوطنية الطوعية من شأنه أن يساعد في الاضطلاع بمهام هذه الاستعراضات المتمثلة في تبادل أفضل الممارسات والنهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، بينما يعترف بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في جميع الاستعراضات تقريباً التي جرى تقديمها في عام ٢٠١٧، لم يُبلّغ سوى ١٤ بلداً على وجه التحديد عن استراتيجيات

تهدف إلى وضع هذا المبدأ موضع التطبيق والمعضلات السياسية ذات الصلة. وبينما ركزت معظم التقارير على الفئات المتروكة خلف الركب، لم يحدد معظمها سوى فئات محدودة للغاية منها. وسيكون من المستصوب وضع تصور عام يشمل الأقليات العرقية والدينية وأشدّ الفقراء فقرا. وتعترف البلدان عموما بالطابع المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠، وأنشأ جميعها تقريبا آليات للتنسيق. ومع ذلك، لم يبلغ سوى تسعة بلدان عن مفاضلات محددة بين الخيارات المتعلقة بالسياسات والسبل الكفيلة بمعالجتها.

الفصل الثاني

عدم ترك أي أحد خلف الركب

٢٢ - إن التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب هو إحدى ركائز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وهي ركيزة تمثل تقدماً بالغ الأهمية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٢). وقد تناولت اللجنة في إطار إسهامها في موضوع المجلس لعام ٢٠١٨، "من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية"، الأبعاد المتعددة لهذا التعهد، الذي تعتبره عنصراً أساسياً في أي مناقشة بشأن الاستدامة والقدرة على الصمود.

عدم الإشارة إلى تحقيق عام للأهداف الرئيسية بحلول عام ٢٠٣٠

٢٣ - لا تشير الاتجاهات الحالية التي حددها اللجنة إلى تقدّم يتوافق من حيث الدرجة أو السرعة مع الإطار الزمني لخطة عام ٢٠٣٠ في بعض العناصر الأساسية التي تؤدي دوراً رئيسياً في كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب. وحتى في ظل الافتراضات التي تتسم بالتفاؤل بشأن النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى ذات الصلة، من غير المرجح أن يتحقق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر، وهو عنصر رئيسي في كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب. وتشير التقديرات إلى أنه من غير المتوقع أن تحقق العديد من البلدان الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وتطرح التوقعات صعوبات كبيرة بالنسبة للبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تنخفض مستويات الدخل ومعدلات النمو على السواء وتفرض الصدمات التي تشهدها أسعار الأغذية وارتفاع معدلات الخصوبة ضغوطاً إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد سكان العالم الذين يعيشون في الأحياء العشوائية آخذ في الازدياد. وفي عدد من البلدان، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقّق في العقود الأخيرة، فإن أكثر من نصف عدد السكان ممن هم في سن العمل لم يحصلوا سوى التعليم الابتدائي أو لم يتلقوا أي تعليم نظامي. وتطرح الاختلالات الديمغرافية في كل من البلدان الفقيرة والغنية تحديات إضافية أمام تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ولا تزال معدلات الفقر في المناطق الريفية مرتفعة، وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية التنمية الزراعية والريفية، لا تستفيد العديد من البلدان من فرص التنمية الريفية الشاملة. وفي نسبة كبيرة من أقل البلدان نمواً، زاد الضعف الاقتصادي بدلاً من أن ينخفض في السنوات الأخيرة.

٢٤ - ولا يقتصر الأمر على تخلف الشعوب والبلدان عن الركب، بل أصبح اللحاق بالركب في العديد من السياقات المختلفة أصعب منالاً بفعل مجموعة متنوعة من القوى، بما في ذلك العولمة والتطورات التكنولوجية وتغير المناخ وغير ذلك من أشكال التدهور البيئي، التي تؤدي جميعها إلى تعذر الوصول إلى الأراضي وسبل العيش وفرص العمل. وفي كثير من الحالات، لا تأخذ السياسات والتشريعات والاستثمارات الموجهة نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية في الاعتبار الآثار السلبية المترتبة على القطاعات وفئات السكان والبلدان الأخرى، وعلى الأجيال المقبلة.

(٢) للاطلاع على تحليل لجنة السياسات الإنمائية للأهداف الإنمائية للألفية، انظر Committee for Development Policy, *The United Nations Development Strategy Beyond 2015* (United Nations publication, Sales No. E.12.II.A.3) وهو متاح من خلال الرابط: http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_publications/2012cdppolicynote.pdf.

٢٥ - ولا تزال بلدان كثيرة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تفتقر إلى القدرة الإنتاجية اللازمة لوضعها على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة^(٣). ولا يؤدي النمو الاقتصادي بالضرورة إلى الحد من عدم المساواة والفقر والحرمان، ولا إلى تهيئة فرص العمل اللائق. وقد شهد العديد من الاقتصادات عملية تمثلت في العودة إلى الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية في السنوات الأخيرة، بدلا من عملية التحول الهيكلي نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

عدم المساواة: في صميم مقاومة التغيير

٢٦ - على الرغم من الاتجاهات المثيرة للإحباط، تُظهر تجارب بعض البلدان في مجال التنمية الصناعية، وتحسّن مستويات التعليم، والصحة الإنجابية، والحد من أوجه عدم المساواة أن من الممكن قطع أشواط طويلة في فترات زمنية قصيرة نسبياً. وهناك أيضاً تجارب إيجابية فيما يتعلق بتفادي ترك الناس خلف الركب، من قبيل وضع البرامج التي تتناول آثار التغيرات التكنولوجية والصناعية على العمالة عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٧ - غير أن عدم ترك أي أحد خلف الركب يتطلب تحويل هذه التجارب إلى قاعدة لا إلى استثناء، وهو ما يتطلب بدوره إحداث تحول في النظم الراسخة - أي النظم الاقتصادية والسياسية، وهياكل الإدارة، ونماذج الأعمال التجارية على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى العالمي - التي غالباً ما تستند إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة وسلطة صنع القرار.

٢٨ - ويستمر التفاوت الشديد في أبعاد متعددة داخل البلدان وفيما بينها، وغالباً ما ينعكس في شكل عدم مساواة في عملية صنع القرار. ومن غير المرجح أن تصون السياسات والقرارات الاستثمارية مصالح الشرائح السكانية التي تُستبعد عادةً من المشاركة المحدية في عمليات صنع القرار - أي الشرائح التي تُركت بالفعل خلف الركب في مجال الرفاه المادي والتعليم والصحة وغير ذلك من العوامل، والشرائح المعزولة جغرافياً، والأجيال المقبلة، كما هو الحال بالنسبة للبلدان التي تعاني التهميش في هياكل صنع القرار الدولية.

٢٩ - وحشماً تمثل التغييرات تهديداً أو تهديداً متصوِّراً للمصالح القائمة لأكثر الفئات نفوذاً، من المرجح أن تكون هناك مقاومة. وبالتالي، لا يكفي التصدي لعدم المساواة من خلال التركيز على من تركوا خلف الركب "على مستوى القاعدة. فمن الضروري أيضاً معالجة تركيز الثروة والدخل وسلطة صنع القرار في قمة الهرم.

٣٠ - وتزيد أرجحية مقاومة التغيير في المجتمعات التي يسودها قدر كبير من عدم المساواة، والتي تتمتع أكثر الفئات نفوذاً فيها بالقدرة على حماية نفسها من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالتقاعس عن العمل، وذلك عن طريق السيطرة على المؤسسات والحلول الخاصة. فعلى سبيل المثال، ما دام يمكن للفئات التي تملك قوة اقتصادية وسياسية أكبر النأي بنفسها عن التكاليف المترتبة على التدهور البيئي مع جني الفوائد، لا يوجد أي حافز لإحداث تغيير جوهري في ممارسات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. وإن تركز مواقع التخلص من النفايات السامة في المناطق الفقيرة؛ والشحن غير المشروع للنفايات الخطرة عبر الحدود؛ ووقوع عبء تغيير المناخ بشكل غير متناسب على كاهل البلدان التي كانت الأقل إسهاماً تاريخياً في هذه المشكلة والتي تتمتع بأقل قدرة على الصمود، كلها أمثلة على ما يمكن أن يسببه التفاوت

(٣) انظر Committee for Development Policy, *Expanding Productive Capacity: Lessons Learned from Graduating Least Developed Countries* (United Nations publication, Sales No. E.18.II.C.3) ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط: <https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/2017-cdp-policy.pdf>.

من انفصام بين التكاليف والفوائد. وبالمثل، لا يوجد سوى القليل من الحوافز لتخصيص الموارد للاستثمار في بناء قدرة المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل على الصمود في وجه الظواهر المناخية القسوى ما دامت إمكانية الحصول على الهياكل الأساسية للإسكان العالمي الجودة والأمن في المناطق الأقل عرضة من المدن متاحة لأكثر الفئات نفوذاً وما دامت الفئات الفقيرة غير قادرة على إسماع صوتها عند البت في تخصيص الموارد. وفي حين قد تُنصب الحواجز المادية والسياسية بين الفقراء والأغنياء والبلدان الفقيرة والغنية، يندر وجود حوافز لدى البلدان الغنية والأغنياء لدعم البلدان الفقيرة والفقراء على نحو مجدي. فعلى سبيل المثال، شهدت ردود الفعل بشأن تدفقات الهجرة نحو البلدان الغنية، توجهاً نحو مواصلة تدعيم الحواجز بدلاً من بذل جهود متضافرة لمعالجة أسبابها الجذرية.

٣١ - ولثلاً يتخلف أي أحد عن الركب، لا يكفي التصدي لمشاكل الفئات التي هي في قاعدة الهرم؛ فمن الضروري أيضاً معالجة أوجه التفاوت الشديدة داخل الدول وفيما بينها وتركز الدخل والثروة والسلطة السياسية. ويتطلب ذلك قطع الصلة بين الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي وسلطة صنع القرار، بما في ذلك من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويتعين إعادة توجيه المؤسسات بحيث تنطلق السياسات من القاعدة إلى القمة استناداً إلى احتياجات المحرومين والأقل حظاً. ويتعين على الحكومات ألا تزيل الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية والمدنية فحسب، بل أن تعمل أيضاً بنشاط على كفالة أن تكون مسؤولة أمام جميع المواطنين سواء من خلال العمليات الرسمية - مثل الانتخابات الحرة والنزيهة التي لا تحركها المصالح الاقتصادية - أو من خلال آليات المساءلة الأخرى مثل حرية الصحافة، والوصول إلى المعلومات، ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة المتعددة مشاركة مجدية على جميع مستويات رسم السياسات، وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

ضرورة مراعاة المفاضلات، والآثار المتصلة بالتوزيع، والعواقب القصيرة والطويلة الأجل

٣٢ - نادراً ما يكون التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب موضع خلاف من حيث المبدأ، ولكن الطبيعة المعقّدة لتنفيذه العملي لا يُعترف بها في كثير من الأحيان بشكل كاف. وفي حين يتقاطع العديد من الأهداف والمفاهيم الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ في الأجل الطويل، يجب فهم المفاضلات في سبيل تحقيق هذه الأهداف والمفاهيم ومعالجتها.

٣٣ - ويرتكز التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب على حجج فلسفية واقتصادية قوية. وإن الخيارات السياسية الأكثر فعالية في ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب ليست بالضرورة تلك المرتبطة عادة بهذا الهدف. فأفضل النتائج قد لا يأتي من استهداف فئات محددة ولكن من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية ومن إنشاء برامج شاملة لا تعبّر عن إعطاء أي أولوية واضحة لأي فئة معينة، من قبيل الحماية الاجتماعية الشاملة على نحو فعال (بدلاً من تلك الطبقية)، والمدارس الحكومية، والرعاية الصحية العامة، والرعاية الشاملة للأطفال والمسنين، مع اضطلاع السياسات المحددة التوجه بدور تكميلي فقط. ويمكن لسياسات القضاء على الفقر التي تركز على عدد الفقراء، بدلاً من فجوة الفقر على سبيل المثال، أن تصبّ في مصلحة الفئات التي تعيش تحت خط الفقر مباشرة على حساب الفئات الأسوأ حالاً.

العمل الدولي لإتاحة إعادة توزيع الثروة على الصعيد العالمي ودعم قدرة البلدان على وضع استراتيجياتها الإنمائية وتمويلها

٣٤ - في سبيل عدم ترك أي بلد خلف الركب وكفالة الاستدامة والقدرة على الصمود، يجب أن يكون العمل الدولي متسقاً. وينبغي أن يدعم هذا العمل قدرة البلدان على تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية وتمويلها لا أن يعيقها، وأن يُمكّن من إيجاد قنوات يمكن من خلالها إعادة توزيع الثروة العالمية بدلا من إغلاق مثل هذه القنوات. وإذا أُريد للتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب أن يكون فعالاً، يتعين أن تكفل القواعد العالمية تعزيز التوزيع العادل للدخل والفرص الإنمائية المتاحة على الصعيد الدولي، بما يكفل تمتع البلدان بالقدرات والموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجياتها. ومن الشروط الضرورية، وإن لم تكن شروطاً كافية بأي حال من الأحوال، أن تكون لدى البلدان القدرة على إنشاء نظم ضريبية سليمة وفعالة وقائمة على إعادة التوزيع، والحيثُ السياساتي اللازم لتحديد سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها وفقاً للأفضليات الاجتماعية وأولويات سكانها. وإن عدم كفاية التعاون الضريبي على الصعيد الدولي، والتمويل العالمي غير المنظم، والقواعد التجارية المجحفة، ونظم حقوق الملكية الفكرية المنحازة ضد مصالح الفقراء، وعدم وجود آلية لاتخاذ إجراء يتسم بالتنظيم وحسن التوقيت والعدل لحل أزمات الديون السيادية تحول حالياً دون توافر تلك القدرة.

٣٥ - وأوجه التفاوت العميقة التي لا تزال قائمة بين البلدان ليست مستدامة. ونظراً للقدرات المالية المحدودة للغاية في أشد البلدان فقراً، لا يكفي الاعتماد على التدابير التي ستتكتفي بإزالة ما يعترض الإجراءات المحلية من عقبات. ونظراً لعدم وجود تقارب في المداخل العالمية، يجب على المجتمع الدولي الاستفادة الكاملة من جميع القنوات التي تسمح بتدفق الدخل والثروة إلى أشد البلدان فقراً بطريقة تعود بالنفع على الجميع. وتشمل هذه القنوات النظم التجارية التي تقوم على شروط عادلة ومنصفة لا سيما بالنسبة لأشد البلدان فقراً؛ وتسخير الفوائد المترتبة على تدفقات الهجرة والتحويلات المالية ومشاركة المغتربين بدلا من إعاقتهما؛ ومنع التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك تلك المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية.

٣٦ - وفي حين تتسم المساعدة الإنمائية الرسمية بأهمية حاسمة في إطار السعي نحو كفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب ويجب على الجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، يتعين أن يتحوّل التعاون الإنمائي إلى إطار أكثر شمولاً وتمثيلاً. وينبغي أن يكون التعاون الإنمائي نظاماً شاملاً تملكه جميع البلدان (البلدان الجديدة والتقليدية المقدمة لخدمات التعاون، والبلدان المتلقية، والبلدان المانحة والمتلقية في آن) ونظاماً يحفز العمل الجماعي من أجل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وعلاوة على الهدف المهم المتمثل في مكافحة الفقر، ينبغي أيضاً أن تسهم سياسات التعاون الإنمائي في ضمان توافر المعايير الاجتماعية الدنيا لجميع الناس والحد من التفاوت على الصعيد الدولي وتوفير المنافع العامة الدولية^(٤).

٣٧ - وأخيراً، من الضروري توافر الاتساق بين التعاون الإنمائي والسياسات الأخرى ذات التأثير الدولي. ولن يكون التعاون الإنمائي الموجه بشكل رمزي نحو الاستدامة فعالاً إذا استمر تغير المناخ في تهديد سبل العيش والأمن الغذائي والاقتصادات والأرواح بالنسبة للبلدان والأشخاص؛ وإذا حالت القيود المفروضة على الحيز السياساتي في البلدان دون قدرتها على العمل من أجل تحقيق التنمية الإنتاجية؛ وإذا استمر التنظيم غير الكافي للتدفقات المالية عبر الحدود في استنزاف اقتصاداتها. ويتعين فهم جهود التعاون الإنمائي الرامية إلى معالجة مسألة عدم ترك أي أحد خلف الركب على أنها استراتيجيات عامة، استناداً إلى احتياجات قطرية، لا تدخلات محدودة التوجه ومعزولة.

(٤) انظر أيضاً Committee for Development Policy, *Global Governance and Global Rules for Development in the*

Post-2015 Era (United Nations publication, Sales No. E.14.II.A.1).

الفصل الثالث

جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا

ألف - مقدمة

٣٨ - يستند تحديد أقل البلدان نموا - التي تعرّف بأنها البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عواقب هيكلية شديدة تعترض سبيل التنمية المستدامة - إلى ثلاثة معايير هي: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، باعتباره مؤشرا للقدرة على توليد الدخل؛ و (ب) الدليل القياسي للأصول البشرية باعتباره مؤشرا للأصول البشرية؛ و (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي، باعتباره مؤشرا لمدى تأثير الهياكل بالصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية.

٣٩ - ويتم رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا وفقا لإجراءات محددة في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها لجنة السياسات الإنمائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٠ - ولإدراج بلد ما في فئة أقل البلدان نموا، يجب على البلد أن يستوفي معايير التحديد الثلاثة جميعا عند قيم عتبات محددة. وليكون البلد المعني مؤهلا للخروج من هذه الفئة، يجب ألا يستوفي اثنين من المعايير الثلاثة، وليس واحدا فقط، في حين أن عتبات الخروج من الفئة تُحدد في مستويات أعلى من المستويات اللازمة لإدراج البلدان فيها. بيد أن البلد الذي يظل فيه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى من ضعف العتبة العادية للخروج من هذه الفئة قد يكون مؤهلا حتى وإن كان لا يستوفي عتبة الخروج بالنسبة إلى أي من المعيارين الآخرين. ولكي يوصى بخروج بلد ما من هذه الفئة، ينبغي أن يثبت أهليته لذلك في استعراضين متعاقبين من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات؛ وفي حين يصبح الإدراج نافذا على الفور، فإن الرفع من القائمة لا يتم إلا بعد فترة تحضيرية مدتها ثلاث سنوات عادة، كي يمنح البلد الوقت للإعداد، بدعم من شركائه في التنمية والتجارة، من أجل الانتقال السلس إلى خارج هذه الفئة.

٤١ - وأكدت اللجنة معايير تحديد أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧. وفي سياق التحضير لأعمال اللجنة، أجرى فريق من الخبراء استعراضا أوليا لقائمة أقل البلدان نموا في شباط/فبراير ٢٠١٨ حيث تشاور المشاركون أيضا مع ممثلي ستة بلدان بشأن آرائها عن توقعات رفع اسمها من القائمة.

باء - المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا

١ - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

٤٢ - الرقم المستخدم لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لأغراض الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات هو متوسط سنوي لكل ثلاث سنوات. ولأغراض استعراض عام ٢٠١٨، استُخدمت الأرقام المتوسطة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتحوّل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام طريقة أطلس للبنك الدولي، التي تستخدم متوسطات أسعار الصرف السائدة في السوق

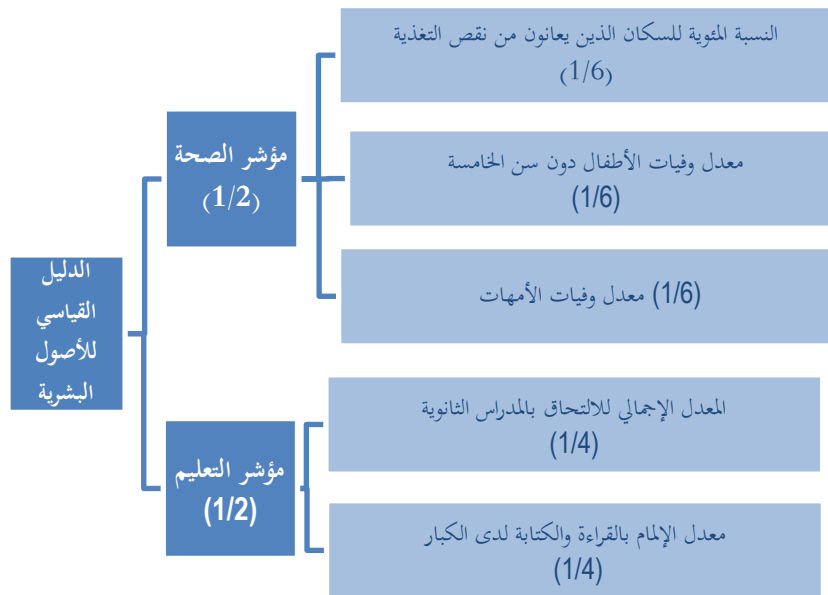
(المعدّلة حسب التضخم النسبي بين البلد المعني والاقتصادات الرئيسية) لكل ثلاث سنوات، بغية الحد من أثر التقلبات في أسعار الصرف.

٢ - الدليل القياسي للأصول البشرية

٤٣ - يشمل الدليل القياسي للأصول البشرية المؤشرات المتصلة بوضع بلد ما من حيث الصحة والتعليم. ويتألف الدليل حالياً من المؤشرات الخمسة التالية، حيث تشير الأرقام الواردة بين قوسين إلى وزن كل عنصر في الدليل العام (الشكل الأول).

الشكل الأول

مكوّنات الدليل القياسي للأصول البشرية

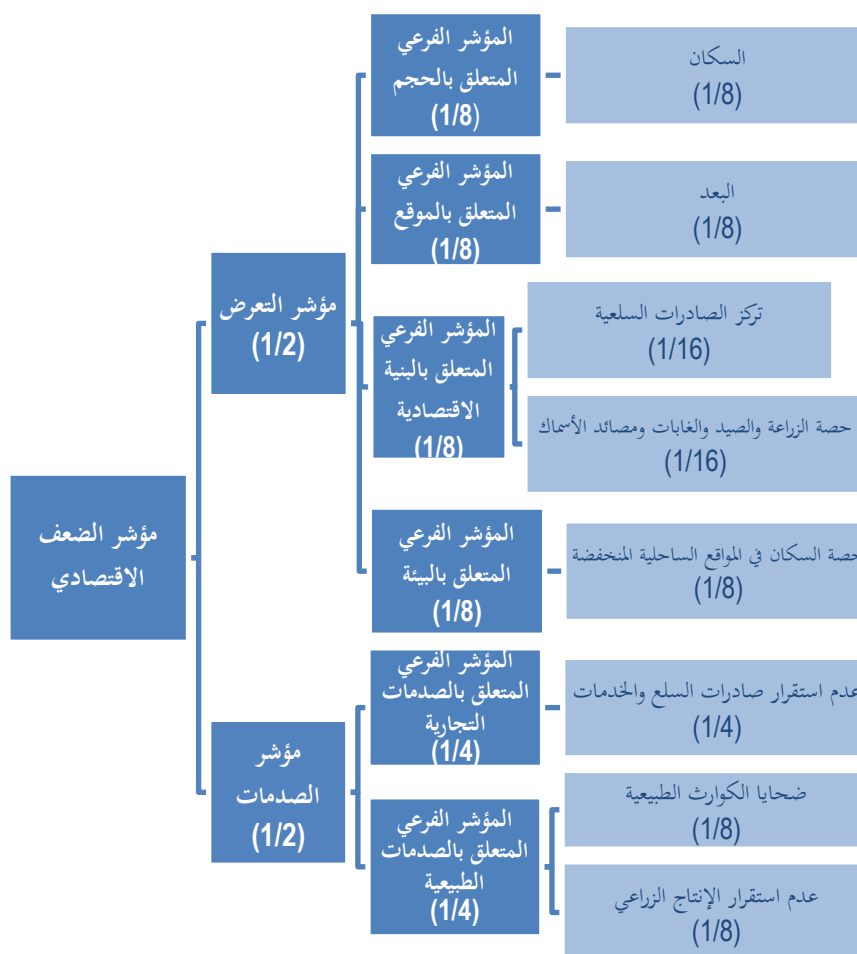


٤٤ - وتحوّل قيم المؤشر الأصلي إلى قيم تتراوح من صفر إلى ١٠٠ لتيسير عملية تجميع البيانات والمقارنة بينها.

٣ - مؤشر الضعف الاقتصادي

٤٥ - يُستخدم مؤشر الضعف الاقتصادي لقياس مدى الضعف الهيكلي للبلدان إزاء الصدمات الاقتصادية، لا سيما التجارة، والصدمات البيئية. وهو مؤشر ذو طابع هيكلي يتألف من مؤشرين فرعيين رئيسيين، أحدهما يعكس مدى التعرض للصدمات؛ أما الآخر فيقيس أثر هذه الصدمات. ويرد أدناه (انظر الشكل الثاني) الهيكل والتكوين الحاليين لمؤشر الضعف الاقتصادي، حيث تشير الأرقام الواردة بين قوسين إلى وزن العناصر المكونة للمؤشر العام للضعف الاقتصادي.

الشكل الثاني مكوّنات مؤشر الضعف الاقتصادي



٤٦ - وكما هو الحال بالنسبة إلى الدليل القياسي للأصول البشرية، تُحوّل قيم المؤشر إلى قيم تتراوح بين صفر و ١٠٠.

٤ - العتبات

٤٧ - **معيّار الدخل:** تحدد عتبة إدراج البلد في الفئة وفقاً لمعيّار الدخل بحيث تساوي متوسط عتبة الدخل المنخفض التي حدّدها البنك الدولي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وهي ١٠٢٥ دولاراً. وحددت عتبة الدخل لرفع الاسم من القائمة بحيث تزيد بنسبة ٢٠ في المائة على عتبة الإدراج فيها، أي ١٢٣٠ دولاراً. أما عتبة رفع الاسم من القائمة وفقاً لمعيّار 'الدخل فقط'، فتساوي ضعف عتبة الرفع منها، أي ٢٤٦٠ دولاراً.

٤٨ - **الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي:** في عام ٢٠١٤، قررت اللجنة تحديد عتبات الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي بشكل دائم في مستويات عام ٢٠١٢، مع إدخال تعديلات على التغييرات التي طرأت على المؤشرات أو المنهجيات أو مصادر البيانات، عند الضرورة. وبالنسبة إلى جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، لم يكن من الضروري إدخال أي تعديلات. ولذلك حُدّدت عتبة الإدراج في القائمة بالنسبة للدليل

القياسي للأصول البشرية بقيمة ٦٠، بينما حُدِّدت عتبة الرفع من القائمة بقيمة ٦٦. وبالمثل، حددت عتبة الإدراج في القائمة بقيمة ٣٦ وعتبة الرفع من القائمة بقيمة ٣٢ بالنسبة لمؤشر الضعف الاقتصادي.

٥ - المعايير في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات

٤٩ - يبين الجدول ١ أدناه قيم المعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً في جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. والبيانات المتعلقة بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المناطق النامية متاحة في الموقع الشبكي للجنة (-/least-dpad/desa/development/www.un.org/https:// developed-country-category/ldc-data-retrieval.html).

الجدول ١

معايير تحديد أهلية الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً والرفع منها

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (بـدولارات الولايات المتحدة)					الدليل القياسي للأصول البشرية		مؤشر الضعف الاقتصادي	
الصومال	٩٥	الصومال	١٦,٧	كيريباس	٧٣,٧			
بوروندي	٢٦١	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٧,٤	غامبيا	٧٢,٢			
ملاوي	٣٣١	تشاد	٢٢,١	تيمور - ليشتي	٥٦,٨			
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٧٠	جنوب السودان	٢٥,٨	توفالو	٥٦,٠			
النيجر	٣٩٣	سيراليون	٢٧,٤	جنوب السودان	٥٥,٦			
ليبيريا	٤٣١	النيجر	٣٥,٤	إريتريا	٥٤,٧			
غامبيا	٤٤٩	ليبيريا	٣٧,٢	ليبيريا	٥٣,٢			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٨١	بوروندي	٣٨,٥	تشاد	٥٢,٤			
مدغشقر	٤٨٦	غينيا	٣٩,٥	غينيا - بيساو	٥٢,٤			
توغو	٥٥٥	غينيا - بيساو	٤١,٧	جزر القمر	٥٢,٤			
موزامبيق	٥٦٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤١,٩	جزر سليمان	٥١,٩			
سيراليون	٥٨٢	إريتريا	٤٢,٩	سيراليون	٥١,٦			
غينيا - بيساو	٥٩٥	بوركينا فاسو	٤٢,٩	السودان	٤٩,٢			
أفغانستان	٦٣٣	مالي	٤٣,١	ملاوي	٤٧,١			
بوركينا فاسو	٦٤٣	إثيوبيا	٤٥,٣	فانواتو	٤٧,٠			
إثيوبيا	٦٤٤	موزامبيق	٤٥,٨	بوروندي	٤٤,٥			
أوغندا	٦٦١	موريتانيا	٤٦,٩	ليسوتو	٤٢,٠			
غينيا	٦٧٨	هايتي	٤٨,٠	سان تومي وبرينسيبي	٤١,٢			
رواندا	٧٠٧	أفغانستان	٤٨,٤	زامبيا	٤٠,٥			
نيبال	٧٤٥	جزر القمر	٤٩,٤	موريتانيا	٣٩,٩			
مالي	٨٠١	بنن	٤٩,٨	أفغانستان	٣٩,٣			
هايتي	٨١٤	أوغندا	٥٠,٢	اليمن	٣٨,٦			
إريتريا	٨٦٢	غامبيا	٥١,٨	بوركينا فاسو	٣٨,٢			

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (بدولارات الولايات المتحدة)		الدليل القياسي للأصول البشرية		مؤشر الضعف الاقتصادي	
بنن	٨٨٢	أنغولا	٥٢,٥	مدغشقر	٣٧,٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩٠٢	ملاوي	٥٢,٥	مالي	٣٦,٨
تشاد	٩٢١	السودان	٥٣,٠	أنغولا	٣٦,٨
اليمن	٩٥٤	مدغشقر	٥٤,٥	موزامبيق	٣٦,٧
السنگال	١ ٠٠٤	رواندا	٥٥,٠	رواندا	٣٦,٤
كمبوديا	١ ٠٧٥	جمهورية تنزانيا المتحدة	٥٦,٠	جيبوتي	٣٦,٣
موريتانيا ^(أ)	١ ٢٣٠	السنگال	٥٧,١	بوتان	٣٦,٣
ميانمار	١ ٢٥٥	جيبوتي	٥٨,٠	النيجر	٣٥,٣
بنغلاديش	١ ٢٧٤	زامبيا	٥٨,٦	كمبوديا	٣٤,٨
ليسوتو	١ ٢٩٦	اليمن	٥٩,٢	الصومال	٣٤,٧
جنوب السودان	١ ٣٠٣	ليسوتو	٦١,٦	بنن	٣٤,٣
السودان	١ ٤٥٢	توغو	٦١,٨	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	٣٣,٧
زامبيا	١ ٥٦١	تيمور - ليشتي	٦٦,٦	جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٣,٦
جزر القمر	١ ٥٩٥	ميانمار	٦٨,٥	السنگال	٣٣,٤
سان تومي وبرينسيبي	١ ٦٨٤	كمبوديا	٦٨,٩	إثيوبيا	٣٢,١
جزر سليمان	١ ٧٦٣	نيبال	٧١,٢	ميانمار	٣١,٧
جيبوتي	١ ٨٩٤	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	٧٢,٨	أوغندا	٣١,٧
جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	١ ٩٩٦	بوتان	٧٢,٩	هايتي	٣٠,٦
بوتان	٢ ٤٠١	بنغلاديش	٧٣,٢	غينيا	٣٠,٢
تيمور - ليشتي	٢ ٦٥٦	جزر سليمان	٧٤,٨	نيبال	٢٨,٤
كيريباس	٢ ٩٨٦	فانواتو	٧٨,٥	توغو	٢٨,٣
فانواتو	٣ ٠١٤	كيريباس	٨٤,٠	جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٧,٩
أنغولا	٤ ٤٧٧	سان تومي وبرينسيبي	٨٦,٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٧,٢
توفالو	٥ ٣٨٨	توفالو	٩٠,١	بنغلاديش	٢٥,٢

ملاحظات: عتبات الرفع من القائمة هي: ١ ٢٣٠ دولارا (الدخل؛ ٢ ٤٦٠ دولارا وفقا لمعيار الدخل فقط)؛ ٦٦ (الدليل القياسي للأصول البشرية)؛ ٣٢ (مؤشر الضعف الاقتصادي). وعتبات الإدراج في القائمة هي: ١ ٠٢٥ دولارا (الدخل)؛ ٦٠ (الدليل القياسي للأصول البشرية)؛ ٣٦ (مؤشر الضعف الاقتصادي).

الرموز:

..... عتبة الإدراج في القائمة

----- عتبة الرفع من القائمة

----- عتبة الرفع من القائمة (وفقا لمعيار الدخل فقط)

(أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في موريتانيا يساوي ٢ ٢٢٩,٦٣ دولارا، فهو بالتالي دون عتبة الرفع من القائمة التي تساوي ١ ٢٣٠ دولارا.

جيم - الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها

١ - البلدان التي ينظر في إدراجها في القائمة

٥٠ - ما زالت زمبابوي تستوفي جميع المعايير الثلاثة لإدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً للمرة الخامسة على التوالي. ولقد أكد البلد، بعد إبلاغه بهذا الاستنتاج، الموقف الذي اتخذته منذ أمد طويل بأنه لا يرغب في أن يُدرج في قائمة أقل البلدان نمواً. وأحاطت اللجنة علماً بهذا الموقف.

٢ - البلدان التي ينظر في رفعها من القائمة

٥١ - تبين أن بوتان وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وكيريباس ونيبال مؤهلة للرفع من القائمة في عام ٢٠١٥. واستعرضت اللجنة تقرير فريق الخبراء وتقييمات الآثار المسبقة التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وموجزات مواطن الضعف التي أعدها الأونكتاد والبيانات الخطية التي أعدها البلدان قيد النظر.

بوتان

٥٢ - تستوفي بوتان معياري الدخل والدليل القياسي للأصول البشرية للمرة الثانية (مع زيادة كبيرة في الهوامش مقارنة بعام ٢٠١٥، وبلوغ عتبة 'الدخل فقط' تقريباً). وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، ما زال هذا البلد لا يستوفي معيار مؤشر الضعف الاقتصادي، حيث إن مستوى التنوع الاقتصادي فيه قليل كما أنه يتأثر تأثيراً شديداً بطائفة من الصدمات الطبيعية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

٥٣ - وتوصي اللجنة بخروج بوتان من فئة أقل البلدان نمواً، مشيرة إلى التقدم الباهر الذي أحرزه البلد. وترى من المعقول أن يبدأ سريان مفعول طلب الحكومة لرفع اسمها من القائمة عند اختتام الخطة الإنمائية الوطنية الثانية عشرة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، التي ستكون بمثابة خطة تنمية البلد للانتقال من مركز أقل البلدان نمواً. وتبحث اللجنة الشركاء في التنمية والتجارة لبوتان على تزويد البلد بالدعم الخارجي الضروري لخروجه من هذه الفئة.

كيريباس

٥٤ - تستوفي كيريباس معياري الدخل والدليل القياسي للأصول البشرية على السواء للمرة الثالثة على التوالي، وتتجاوز الآن عتبة 'الدخل فقط'. فاستدامة إيرادات البلد وارتفاعها النسبي يميزانه عن معظم البلدان الأخرى الأقل نمواً. وعلى الرغم من أن مصدر دخله الرئيسي، أي الإيرادات المتأتية من تراخيص صيد الأسماك الدولية، شديد التقلب، فهو مستقل عن مركز أقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، لا تزال كيريباس أضعف بلد من بين أقل البلدان نمواً في العالم استناداً إلى درجاتها في مؤشر الضعف الاقتصادي. فكيريباس تعاني من شدة التأثير بتغير المناخ ومن عواقب شديدة ناجمة عن صغر حجمها وبعدها وتجزئتها. ولئن كان الدعم الخارجي بالغ الأهمية بالنسبة لكيريباس، فإن التدابير المتخذة خصيصاً لدعم أقل البلدان نمواً لا تتصدى بشكل ملائم للتحديات التي تواجهها.

٥٥ - وتوصي اللجنة بخروج كيريباس من فئة أقل البلدان نمواً، حيث إنهما لم تعد تستوفي خصائص أقل البلدان نمواً. ويجب ألا يُعتبر خروج كيريباس من فئة أقل البلدان نمواً إشارة إلى أنها لم تعد بحاجة إلى معاملة خاصة. وترى اللجنة أن الدعم الدولي المقدم إلى كيريباس وغيرها من البلدان ذات الأوضاع

المتشابهة لا بد أن يتصدى على نحو أفضل للتحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان الضعيفة من الناحية البيئية. ومن ثم، توصي اللجنة كذلك بإنشاء فئة البلدان التي تعاني من ضعف شديد إزاء تغير المناخ وغير ذلك من الصدمات البيئية، التي تخولها الحق في الحصول على دعم يرمي على وجه التحديد إلى التصدي لأوجه الضعف المذكورة.

٥٦ - واللجنة على استعداد للمساعدة في وضع معايير مناسبة لتحديد البلدان التي ينبغي إدراجها في هذه الفئة. ويمكن للجنة أن تساعد أيضا في تحليل وتصميم آليات الدعم المحتملة المرتبطة بذلك، بما في ذلك علاقتها بالتدابير القائمة، وممايزتها وفقا لطبيعة أوجه الضعف وشدها وإمكانية ممايزة الطرائق حسب المؤشرات المناسبة للتقدم الإنمائي. ومن الأمثلة على آلية الدعم الممكنة من هذا القبيل التأمين ضد الكوارث البيئية للدول غير المشمولة بصورة كافية وفعالة بهذه المخططات. وقد تأخذ اللجنة في الحسبان الآثار ذات الصلة بهذه الفئة أثناء استعراضها الشامل المتعدد السنوات لمعايير تحديد أقل البلدان نموا^(٥) وعملها المتعلق بتحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا^(٦).

نيبال

٥٧ - تستوفي نيبال معياري الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي للمرة الثانية على التوالي. غير أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في نيبال، رغم إحراز بعض التقدم، لا يزال دون العتبة المحددة لخروجها من الفئة. فقد ازدادت درجاتها في مؤشر الضعف الاقتصادي سوءا بسبب الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٥، مما يعكس شدة تأثر البلد بالكوارث الطبيعية.

٥٨ - وترجى اللجنة اتخاذ قرار بشأن نيبال حتى جولة عام ٢٠٢١ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات عندما ستقوم مرة أخرى بتقييم استدامة التقدم الإنمائي في نيبال ومدى جاهزيتها للخروج من هذه الفئة. وستولي اللجنة اهتماما خاصا لتقلّب التحويلات المالية، التي كانت حاسمة لتوفير الموارد اللازمة لتحسين الأصول البشرية. وستراقب أيضا الآثار الطويلة الأمد المحتملة لزلزال عام ٢٠١٥. فإرجاء القرار سيتيح لنيبال مزيدا من الوقت كي تستعد لاحتمال خروجها من الفئة في ضوء الانتقال الدستوري والسياسي الواسع النطاق الذي يجري في البلد.

سان تومي وبرينسيبي

٥٩ - تستوفي سان تومي وبرينسيبي معايير الخروج من الفئة للمرة الثانية على التوالي، إذ تمكنت من مواصلة تحسين درجاتها المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية. ولا تزال درجاتها في مؤشر الضعف الاقتصادي مرتفعة، بفعل صغر حجمها والتحديات التي تعترض التنوع الاقتصادي فيها.

٦٠ - وتوصي اللجنة برفع اسم سان تومي وبرينسيبي من قائمة أقل البلدان نموا. وتخطط علما بطلب الحكومة الاستفادة من فترة تحضيرية مدتها ست سنوات، سيتمكن البلد خلالها من إقرار الإصلاحات الداخلية الضرورية ومواءمة استراتيجيته الانتقالية مع خطته الإنمائية الوطنية. وتشير اللجنة إلى أن البلد

(٥) انظر الوثيقة E/2017/33، الفصل الرابع.

(٦) انظر الفصل الخامس من هذا التقرير.

لن يستفيد من تمديد الفترة التحضيرية إلا إذا شرع هذا العام في العملية الانتقالية وتعاون مع شركائه في التجارة والتنمية ومنظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

جزر سليمان

٦١ - تستوفي جزر سليمان معايير الخروج من الفئة للمرة الثانية على التوالي، إذ تمكنت من مواصلة تحسين درجاتها المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية. ولا تزال درجاتها في مؤشر الضعف الاقتصادي مرتفعة، بحكم تعرضها الشديد للكوارث الطبيعية، وموقعها النائي، وكذلك اعتمادها على صناعة قطع الأخشاب لأغراض التصدير.

٦٢ - وتوصي اللجنة برفع اسم جزر سليمان من قائمة أقل البلدان نمواً. ولدى صياغة استراتيجية الانتقال السلس، قد يعمل البلد على تحقيق استمرار إدخال التحسينات في أصوله البشرية ويتصدى لاستدامة قطاع صادراته الرئيسية. وينبغي أن يكون الموقف الإيجابي للبلد صوب الخروج من فئة أقل البلدان نمواً أساساً للانتقال الناجح من مركزه كبلد من أقل البلدان نمواً، ولكن الدعم المقدم من الشركاء في التنمية والتجارة للانتقال السلس الفعال سيكون أمراً أساسياً. ويشمل ذلك تقديم الدعم للتخفيف من الآثار السلبية على تجهيز الأسماك، وإدارة التغيرات في التزامات البلد بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

تيمور - ليشتي

٦٣ - ما زالت تيمور - ليشتي تستوفي عتبة 'الدخل فقط' للخروج من الفئة. وللمرة الأولى، تستوفي تيمور - ليشتي معيار الدليل القياسي للأصول البشرية، ولو بشكل طفيف. فلا تزال درجاتها في مؤشر الضعف الاقتصادي مرتفعة للغاية بسبب اعتمادها على صادرات النفط والغاز. بيد أن إيراداتها قد انخفضت انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة، مما يعكس انخفاض أسعار النفط، وكذلك استنفاد حقول النفط والغاز الرئيسية في البلد. ورغم تسوية النزاع الطويل الأمد حول الحدود البحرية، ليس من الممكن بعد التوصل إلى استنتاجات بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك. ولذلك، ترى اللجنة أن إيرادات تيمور - ليشتي لا تتجاوز عتبة 'الدخل فقط' بشكل مستدام.

٦٤ - وأرجأت اللجنة قرارها بشأن إحدى التوصيات إلى جولة عام ٢٠٢١ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات عندما ستستعرض مدى استدامة التقدم الإنمائي في تيمور - ليشتي، مع التركيز على آفاق صناعة النفط والغاز وعلى آفاق التنويع الاقتصادي وزيادة التحسينات في الأصول البشرية.

٣ - البلدان الأخرى

٦٥ - تستوفي ثلاثة بلدان معايير الأهلية للرفع من القائمة للمرة الأولى: بنغلاديش وميانمار تستوفيان جميع المعايير الثلاثة؛ أما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فتستوفي كلا من معيار الدخل القومي الإجمالي ومعيار الدليل القياسي للأصول البشرية. وأخطرت هذه البلدان بهذا الاستنتاج على النحو الواجب وسينظر في رفع أسمائهما من القائمة في جولة عام ٢٠٢١ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في جميع البلدان الثلاثة فيما يتعلق بالمعايير الثلاثة كلها، والذي يمكن أن يشير إلى مسار متوازن ومستدام لرفع اسمها من القائمة. وتشدد اللجنة على أهمية إدراج جميع فئات الأقليات التي تعيش في ميانمار في البيانات المستخدمة في معايير أقل البلدان نمواً. ولما كان من الممكن

أن يؤثر الخروج من الفئة تأثيراً كبيراً على صادرات هذه البلدان من الصناعات التحويلية ذات العمالة الكثيفة، تشجع اللجنة الجهود التي تبذلها هذه البلدان وشركاؤها في التنمية والتجارة للبدء في التخطيط لاحتمال رفع اسمها من القائمة. وفي هذا السياق، تطلب اللجنة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تبدأ العمل بشأن تقييم الأثر في هذه البلدان في أقرب وقت ممكن.

٦٦ - وأوصت اللجنة برفع توفالو من القائمة في عام ٢٠١٢. إلا أن المجلس قد أرجأ النظر في هذه التوصية ثلاث مرات في قراراته ٣٢/٢٠١٢ و ٢٠/٢٠١٣ و ١١/٢٠١٥، ومن المقرر أن يتطرق إلى هذه المسألة مرة أخرى في عام ٢٠١٨. وتشير اللجنة إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ودرجات الدليل القياسي للأصول البشرية في توفالو هما الأعلى من بين أقل البلدان نمواً كلها، ولذلك، تكرر توصيتها برفعها من القائمة.

٦٧ - وكما في حالة كيريباس، فإن مركز أقل البلدان نمواً وما يتصل به من تدابير الدعم لا تتصدى بفعالية للضعف الخاص الذي تعاني منه توفالو إزاء تغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بوضع توفالو في فئة البلدان الشديدة الضعف التي سيقدم لها دعم محدد (انظر الفقرة ٥٥).

الفصل الرابع

رصد التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي رفعت أسمائها من تلك الفئة

ألف - مقدمة

٦٨ - اللجنة مكلفة بموجب قرار المجلس ٢٩/٢٠١٧ برصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي رفعت أسمائها منها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧. ويتضمن هذا التقرير حالي أنغولا وفانواتو، اللتين سيرفع اسم كل منهما من فئة أقل البلدان نموا في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٠، تباعاً؛ وكذلك غينيا الاستوائية وملديف وساموا، التي رفعت أسمائها من تلك الفئة في الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١١ و ٢٠١٤، تباعاً.

٦٩ - ويتضمن الموقع الشبكي للجنة تقارير الرصد الأكثر تفصيلاً، بما في ذلك التقارير التي قدّمها كل بلد.

باء - البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا

أنغولا

٧٠ - لاحظت اللجنة أن أنغولا تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط، وأن نموها الاقتصادي يتأثر بانخفاض أسعار النفط ويتراجع إنتاجه على الصعيد الدولي. وقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بطيئاً أو سلبياً خلال السنوات القليلة الماضية، ويُتوقع له أن يظل بطيئاً في العامين المقبلين. وي طرح ارتفاع معدل التضخم، وعدم استقرار أسعار الصرف، والعجز في الحسابات الجارية والعجز المالي، تحديات في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

٧١ - ويُقدّر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بما يقرب من أربعة أضعاف عتبة رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً التي أُقرّت خلال جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات (٢٣٠ ١ دولار). وبالرغم من التحسن في درجات الدليل القياسي للأصول البشرية، فهو لا يزال منخفضاً مقارنة بالبلدان ذات الدخل المماثل. ولا يزال معدل مؤشر الضعف الاقتصادي أعلى من عتبة رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نموا (انظر الجدول ٢).

٧٢ - وتقوم أنغولا حالياً بتنفيذ تغييرات سياسية. ولم تبلغ الحكومة بعد عن إحراز تقدم في إعداد استراتيجية للانتقال السلس. وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومة، في أقرب وقت ممكن، بوضع استراتيجيتها المتعلقة بالانتقال السلس، وبأن تبدي الجهات المانحة والجهات الشريكة في التجارة أقصى قدر ممكن من المرونة والدعم عقب رفع اسم أنغولا من فئة أقل البلدان نموا.

الجدول ٢

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٨: رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً أو البلدان التي رُفعت أسمائها من تلك الفئة

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بـدولارات الولايات المتحدة)	مؤشر الضعف الدليل القياسي للأصول البشرية	
عتبة رفع أ البلد من فئة أقل البلدان نمواً (استعراض عام ٢٠١٨)		
≥ ١ ٢٣٠	≤ ٣٢,٠	≥ ٦٦,٠
٤ ٤٧٧	٣٦,٨	٥٢,٥
٩ ٦٦٥	٢٧,٨	٥٨,٤
٩ ٢٠٠	٥٠,٩	٨٩,٣
٤ ١٢٤	٣٩,٧	٩٤,١
٣ ٠١٤	٤٧,٠	٧٨,٥

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية، استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة.

فانواتو

٧٣ - بعد التعافي من الآثار السلبية لإعصار "بام" الذي ضرب البلد في عام ٢٠١٥ والذي أدى أيضاً إلى تأجيل رفع اسم فانواتو من فئة أقل البلدان نمواً حتى عام ٢٠٢٠، استقرَّ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة ٤ في المائة سنوياً. ومن المتوقع أن يبقى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى بكثير من عتبة الدخل المحددة للرفع من فئة أقل البلدان نمواً (انظر الجدول ٢).

٧٤ - وتعد درجة الدليل القياسي للأصول البشرية مستقرة، وهي تفوق كثيراً عتبة رفع الاسم من تلك الفئة. ولا يزال البلد ضعيفاً للغاية.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٦، أفادت الحكومة بأنها عاكفة على إنشاء لجنة تنسيقية وطنية بشأن أقل البلدان نمواً، تضم مختلف الجهات المعنية صاحبة المصلحة لإعداد استراتيجية للانتقال السلس. ولم يُقدَّم أي تقرير مرحلي. وأوصت اللجنة الجهات المانحة والجهات الشريكة في التجارة بأن تبدياً أكبر قدر ممكن من المرونة والدعم إلى فانواتو بعد رفع اسمها من الفئة.

جيم - البلدان التي رُفعت أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً

غينيا الاستوائية

٧٦ - تعتبر غينيا الاستوائية، التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ثالث أكبر البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بعد نيجيريا وأنغولا، وهي لا تزال تواجه تحديات خطيرة، بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع إنتاجه، ومحدودية الاستثمار في استكشاف حقول نفط جديدة. وفي حين أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا يزال أعلى بكثير من عتبة الرفع

من فئة أقل الدول نمواً (انظر الجدول ٢)، فإنه أقل بنسبة ٢٧ في المائة عن المعدل المسجل في العام الماضي، ويُتوقع للاقتصاد أن ينكمش بنسبة تتراوح بين ٤ و ٦ في المائة سنوياً في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٧٧ - ولم يُسجَل سوى تقدم ضئيل في تحسين الأصول البشرية منذ العام الماضي، في حين بقيت قابلية التضرر أدنى من عتبة الرفع من فئة أقل البلدان نمواً.

٧٨ - وبعد أن أصبح الرفع من فئة أقل البلدان نمواً نافذاً، أعربت غينيا الاستوائية عن رغبتها في احتمال تأجيل رفع اسمها من تلك الفئة. ويساور اللجنة القلق بشأن محدودية الوعي داخل البلد حول موضوع الرفع من تلك الفئة، وهي تحث على تنفيذ استراتيجيات إنمائية لتوجيه الموارد من أجل تحسين الأصول البشرية وتعزيز التنويع الاقتصادي.

ملديف

٧٩ - رُفِع اسم ملديف من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١. ونوّهت اللجنة بالتقدم الإنمائي المستمر في البلد: فقد كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في ملديف أعلى بمقدار ٧,٥ أضعاف من عتبة الدخل المحددة للرفع من تلك الفئة، ووصلت درجة الدليل القياسي للأصول البشرية إلى نحو ٩٠. بيد أن معدل مؤشر الضعف الاقتصادي لم يتحسن، مما يشير إلى أن البلد لا يزال معرضاً بشدة للعوامل الاقتصادية البيئية والخارجية (انظر الجدول ٢).

٨٠ - وخلصت اللجنة إلى أن رفع اسم ملديف من فئة أقل البلدان نمواً لم يتسبب في تعطيل كبير لمسار التنمية في البلد. ولم يترتب على وقف العمل بنظام الأفضليات التجارية المقدمة إلى ملديف من قبل أبرز شركائها في التجارة بعد رفع اسمها من تلك الفئة أثر كبير على توسيع الصادرات السمكية، كما لم تنخفض تدفقات المساعدة الإنمائية انخفاضاً كبيراً بعد رفع اسمها من هذه الفئة.

ساموا

٨١ - واصلت ساموا إحراز تقدم منذ رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤، رغم أنه يُتوقع للنمو الاقتصادي أن يتباطأ في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن المتوقع أن يبقى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى بما يزيد على ثلاثة أضعاف من عتبة الرفع من تلك الفئة (انظر الجدول ٢).

٨٢ - وتواصل ساموا المحافظة على معدلات مرتفعة للغاية للأصول البشرية، لكنها ما تزال عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية.

٨٣ - وترحب اللجنة بالجهود التي بذلتها حكومة ساموا التي واصلت العمل مع الجهات الشريكة في التجارة والتنمية كي تخفض إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية المحتملة لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، تمكنت ساموا من تحقيق تقدم مستمر منذ رفع اسمها من تلك الفئة، رغم التحديات التي لا تزال تواجهها بوصفها من البلدان النامية. وأعربت ساموا عن امتنانها للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي على ما قدّمه لها من دعم ومساعدة حين كانت مصنّفة من بين أقل البلدان نمواً.

الفصل الخامس

في سبيل تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً

٨٤ - أكدت اللجنة أن العديد من أقل البلدان نمواً يساورها القلق إزاء احتمال رفع أسمائها من تلك الفئة ومن فقدان تدابير الدعم الدولي، ووافقت على أن من المهم تحفيز البلدان المؤهلة لرفع أسمائها من تلك الفئة. وخلصت اللجنة كذلك إلى أنه على الرغم من أنّ مسار الرفع من فئة أقل البلدان نمواً يستند إلى افتراض أنّ التقدم في مسار تصاعدي، فإن تلك البلدان لا تزال تواجه قيوداً تعيق التنمية ولا تزال غالباً تعاني من صدمات خارجية.

٨٥ - وفي ذلك السياق، أوصت اللجنة بأن تُكافأ تلك البلدان على نجاحها، من حيث التقدم المحرز في ضوء معايير أقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أن التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي هي في أفضل الأحوال تدابير للانتقال السلس وليست حوافز مناسبة مصممة للبلدان التي لن تعود ضمن فئة أقل البلدان نمواً. وعليه، فإن الفرصة متاحة لتحديد حزمة من الحوافز للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسمائها منها مؤخراً، من أجل توجيه رسالة مفادها أنّ رفع أسماء البلدان من تلك الفئة هو لحظة إيجابية في مسيرتها الإنمائية، وهو يُظهر بحوافز ملموسة أنّ المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم البلدان في الانتقال إلى المستوى التالي من التنمية وفي سبيلها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٦ - وقد أشارت اللجنة إلى أن: (أ) حوافز الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون متميزة عن تدابير الانتقال السلس، من حيث أنها لا تتعلق بالدعم الخاص الذي تتلقاه أقل البلدان نمواً بوصفها من أقل البلدان نمواً؛ (ب) هذه الحوافز ينبغي أن تتضمن تدابير لمواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان التي تستوفي معايير رفع أسمائها من تلك الفئة، إضافة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من تلك الفئة وتلك التي رفعت أسمائها منها، من أجل تقديم المزيد من الدعم؛ (ج) أي حزمة من حزم الحوافز ينبغي أن تركز على تحويل الإنتاج وأن تكون مدفوعة بالطلب، وخاصة بكل بلد على حدة.

٨٧ - ومن بين مقترحات الحوافز التي جرت مناقشتها، أعربت اللجنة عن تأييدها لفكرة عقد مؤتمر لإعلان التبرعات يُنظّم إبان رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً. وأوصي بالتخطيط لهذه المناسبات بعناية وإشراك المنظمات الدولية، فضلاً عن الجهات الثنائية المانحة المستهدفة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين، ومنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتمّ أيضاً التأكيد على أهمية تيسير استثمارات القطاع الخاص.

٨٨ - وعلاوة على ذلك، أقرّت اللجنة المقترحات الرامية إلى إجراء تقييمات الأثر المبكر التي ينبغي أن تشمل إجراء بحث وتحليل بشأن الحوافز وتدابير تحويل الإنتاج للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً، وتنظيم حلقات عمل مع وكالات الاستثمار ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

٨٩ - وتمّاشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٠١٧/٢٢١، كرّرت اللجنة تأكيدها على أهمية أن تقوم البلدان الجاري رفع أسمائها من تلك الفئة بوضع استراتيجية للانتقال السلس عن طريق عملية تشاورية، ولكي تشارك تلك البلدان في عملية الرصد على سبيل المتابعة المتصلة بذلك.

- ٩٠ - ونوّعت اللجنة بأهمية أن تُزوّد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسمائها من تلك الفئة بإمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً عن طريق فهرسة المصادر المتاحة للتمويل الميسّر، ودعم فرص الوصول إلى رأس المال والاستثمار الخاصين، وفي تعزيز أسواق رأس المال المحلية.
- ٩١ - وقررت اللجنة إنشاء فريق فرعي معني بالحوافز لصالح أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من تلك الفئة لمواصلة مناقشة الأفكار السابقة وتقديم مقترح بشأن عناصر حزمة الحوافز في الجلسة العامة المقبلة للجنة. ولاحظت اللجنة أن هذه الحزمة قد تشكّل أيضاً إسهاماً في مختلف الآليات الحكومية الدولية، من قبيل برنامج عمل السنوات العشر الجديد لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٢١-٢٠٣٠.
- ٩٢ - وطلبت اللجنة إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء أقل البلدان نمواً من تلك الفئة على إطلاع الفريق الفرعي أولاً بأول بخصوص أي مناقشات واستنتاجات تتعلق بالحوافز الخاصة برفع أسماء أقل البلدان نمواً من تلك الفئة.
- ٩٣ - وأشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من توافر فهرس يضم كامل تدابير الدعم الدولية من خلال بوابتها الخاصة بتدابير الدعم لصالح أقل البلدان نمواً، فإن العديد من البلدان التي تستعد لرفع أسمائها من تلك الفئة لا يزال يواجه عراقيل في الفهم الكامل لنوع الدعم المخصّص لكل بلد من أقل البلدان نمواً الذي تنتفع به تلك البلدان والآثار السياسية المترتبة على احتمال فقدان هذا الدعم بعد رفع أسمائها من تلك الفئة. وفي ذلك الصدد، رحبت اللجنة بمنصة (Gradjet)، وهي منصة إلكترونية أنشأتها أمانة اللجنة لأقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من تلك الفئة، وأطلقت خلال جلستها العامة عام ٢٠١٨. ولقد صممت منصة (Gradjet) بحيث تناسب كل بلد جار رفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً، وهي تشرح الإجراءات المتوقعة اتخاذها فيما يتعلق برفع أسماء البلدان من تلك الفئة قبل مغادرة تلك الفئة وأنشاء ذلك وبعده، مع ما يصحبها من جهات اتصال ومعلومات وأنشطة مقترحة في كل مرحلة من المراحل.
- ٩٤ - وأوصت اللجنة بأن تُستخدم المنصة من قبل حكومات أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من تلك الفئة، وكذلك من قبل الجهات الأخرى صاحبة المصلحة من قبيل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة المتعددة الأطراف والجهات الشريكة الثنائية، وأن تُلتزم أوجه التكامل والشراكات مع الأدوات التي وضعتها منظمات أخرى. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تساهم جميع الجهات الشريكة المعنية في المنصة بالمعلومات والتحليلات المناسبة بخصوص الرفع من تلك الفئة.

الفصل السادس

الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٩٥ - تُعدُّ الاستعراضات الوطنية الطوعية، التي تُقدَّم سنوياً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عنصراً أساسياً في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية، تقدّم البلدان معلومات عن النهج الوطنية المتبعة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والهدف من هذه الاستعراضات هو تهيئة الفرص لتبادل الخبرات بهدف تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد حظيت الاستعراضات باهتمام واسع النطاق، حيث قدم أكثر من ٤٣ من البلدان تقاريرها في عام ٢٠١٧، ومن المقرر أن يقوم ٤٧ بلداً بذلك في عام ٢٠١٨.

٩٦ - وتتبع الاستعراضات الوطنية الطوعية نهجاً مرناً يتناسب مع طبيعتها الطوعية ومع تنوع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويتيح ذلك للحكومات، المدعوة إلى إعداد الاستعراضات بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، اختيار عملية وشكل يناسبان وضعها وظروفها الوطنية على أفضل وجه. وعلى الرغم من القيود المفروضة على إمكانية مقارنة الاستعراضات الوطنية الطوعية جزاء تنوع الصيغ المستخدمة، فإن تحليل المعلومات الواردة في العديد من تلك الاستعراضات يمكن أن يوجّه رسائل مهمة حول المقاربات الشاملة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن يكشف عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، اللتين يمكن أن تكونا مفيدتين لبلدان أخرى، وأن تحفزا عملية تنافس سليم فيما بين البلدان.

٩٧ - وفي عام ٢٠١٧، قرّرت اللجنة الشروع في إجراء بحوث وتحليلات بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويكتمل تحليل اللجنة للاستعراضات التقرير التوليقي السنوي الذي تقدمه الأمانة العامة والتقييمات التي تجريها منظمات أخرى، عن طريق دراسة الكيفية التي تتناول بها الاستعراضات الوطنية الطوعية المبادئ الرئيسية والمسائل الشاملة، استناداً إلى الخبرات المتنوعة للجنة. ويهدف التحليل إلى تشجيع الحكومات على مواجهة التحديات الحاسمة في مجال تعزيز البرنامج الطموح والتحوّلي اللازم. وأعمال اللجنة ليست تحليلاً لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، ولا حكماً على الاستعراضات الوطنية الطوعية، بل تحليل موضوعي للكيفية التي تناولت بها المسائل والمبادئ الشاملة المتبقاة.

٩٨ - وقد غطت التحليلات التجريبية لجميع الاستعراضات الوطنية الطوعية البالغ عددها ٤٣ استعراضاً، والتي قُدّمت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧، على وجه الخصوص، التحديات المواضيعية الرئيسية المتمثلة في مبدأ ”عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب“ (انظر الفصل الثاني)، ومعالجة المفاضلات في السياسات من خلال تحقيق التكامل بين تلك السياسات.

٩٩ - وركز التحليل المتعلق بمبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب على السياسات والاستراتيجيات التي يتم الإبلاغ بشأنها، والتي تهدف إلى تطبيق المبدأ فيما يتعلق بالأفراد والفئات السكانية الفرعية. ورأت اللجنة، في تحليلها أن جميع البلدان تقريباً تعترف بذلك المبدأ الأساسي ولكن عدد البلدان التي تشير إلى استراتيجيات شاملة محددة لتطبيقه لا يتجاوز الأربعة عشر بلداً. وفي الوقت نفسه، يقدم العديد من البلدان تقارير عن الاستراتيجيات والسياسات في المجالات الرئيسية المرتبطة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف عن الركب. ومع ذلك، وعلى النحو المبين في الفصل الثاني من هذا التقرير، فإن التطبيق الفعلي للمبدأ يتطلب عادة سياسات للاقتصاد الكلي مؤدية إلى النمو العادل، وسياسات قطاعية توسع القدرات الإنتاجية والبرامج الاجتماعية الشاملة، إضافة إلى سياسات محددة الأهداف. ومن ثم،

فإن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تستخدم إطاراً مفاهيمياً واسعاً لمبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، قد تكون ذات أهمية خاصة لتبادل أفضل الممارسات.

١٠٠ - ولم يقدّم معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية في عام ٢٠١٧ سوى تفاصيل قليلة عن آليات وأسباب عمل الاستراتيجيات المتصلة بمبدأ عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وبناء عليه، ولكي تصبح الاستعراضات الوطنية الطوعية آلية فعالة لتبادل الدروس المستفادة، فإن البلدان التي تعطي أولوية علياً لذلك المبدأ يجب أن تدرج مناقشة أكثر شمولاً بشأن خياراتها المتعلقة بالسياسات. وكذلك سيكون من المفيد توفير معلومات بشأن السياسات التي ثبت عدم فعاليتها وبشأن الصعوبات التي تحول دون تحويل المبدأ إلى استراتيجيات وسياسات ملموسة. ولاحظت اللجنة أيضاً أن معظم البلدان ركز اهتمامه، في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تتناول أكثر الفئات عرضة لخطر تخلفها عن الركب، على النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال، في حين لم يول سوى عدد قليل نسبياً منها اعتباراً خاصاً للأقليات العرقية أو الدينية أو لأشد الفقراء فقراً. وسيكون من المفيد الحصول على مزيد من المعلومات في الاستعراضات بشأن سبل تناول أشد الفئات تهميشاً وضعفاً.

١٠١ - ومن السمات الأساسية لخطة عام ٢٠٣٠ طبيعتها المتكاملة التي تتطلب النظر في خيارات السياسات استناداً إلى آثارها المتعددة الأبعاد. ولذلك فالأمر يستدعي من صناع القرار عدم الاكتفاء بتحديد وتسخير أوجه التآزر بين أهداف السياسة العامة، بل أيضاً معالجة المفاضلات، حيث يمكن للتدابير الموجهة نحو هدف واحد أن يكون لها آثار سلبية على الأهداف الأخرى، وعلى فئات سكانية أخرى، أو بلدان أخرى، أو على أجيال المستقبل. وفي حين ذكرت جميع البلدان تقريباً في استعراضاتها الوطنية الطوعية أن لديها أطراً (من قبيل التخطيط الاستراتيجي أو آليات التنسيق الدستورية) تتيح وضع السياسات بطريقة متكاملة، فإن عدد البلدان التي تشير إلى آليات معينة لتحديد المفاضلات وحلّها لا يتجاوز ثمانية بلدان. ولا يذكر سوى أقل من نصف عدد الاستعراضات المفاضلات صراحة، وفي معظم الحالات، تكون الإشارات إليها شديدة العمومية. ولم تبلغ سوى تسعة بلدان عن المفاضلات المحددة التي واجهتها وعن الكيفية التي تمّت بها معالجتها. وبالنظر إلى أهمية معالجة المفاضلات من أجل إحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، وإلى الصعوبات المتأصلة في إيجاد حلول لها، فإن إيلاء مزيد من الاهتمام في الاستعراضات الوطنية الطوعية لوصف مفاضلات ملموسة وآليات للسياسة العامة لازمة لمعالجتها يمكن أن يزيد زيادة كبيرة في قيمة تلك الاستعراضات من أجل تبادل الخبرات التي تعجّل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

الفصل السابع

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

١٠٢ - ستواصل اللجنة مواصلة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقرّها المجلس، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء وظائفه.

١٠٣ - وستعالج اللجنة الموضوع الرئيسي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩، وهو "عالم واحد للجميع: تمكين الناس من بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع" وموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى وهو "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، في إطار برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات بشأن موضوع "عدم ترك أي أحد خلف الركب". وستشرع اللجنة أيضاً، بالتوازي مع عملها بشأن تلك المواضيع، في إجراء بحوث وتحليلات بشأن تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسمائها من تلك الفئة، وكذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية باعتبارها إحدى السمات الرئيسية للمناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

١٠٤ - وستواصل اللجنة عملها المتعلق بالاستعراض الشامل للمعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً، على النحو المبين في تقريرها لعام ٢٠١٧ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2017/33).

١٠٥ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٩، ستضطلع اللجنة بالأعمال التحضيرية اللازمة لإطلاع المجلس على الكيفية التي تطبّق بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مفهوم فئة أقل البلدان نمواً.

١٠٦ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢٠ وقرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧، سترصد اللجنة أيضاً التقدم الإنمائي للبلدان التالية الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسمائها منها، وهي: أنغولا وغينيا الاستوائية وفانواتو.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

١٠٧ - عقدت اللجنة دورتها العشرين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨. وحضر الدورة تسعة عشر عضواً من أعضاء اللجنة (بمن فيهم عضو واحد عن طريق التداول بالفيديو)، وكذلك مراقبون من عدة مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٠٨ - وقّدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة ورحّب بالجهات المشاركة. ولاحقاً، أدلى ببيان أمام اللجنة كل من رئيسة المجلس ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاطلاع على فحوى البيّانين في الموقع الشبكي التالي: <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2018/>.

١٠٩ - ويرد جدول أعمال الدورة العشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة الجهات المشاركة:

- ١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:
- خوسيه أنطونيو ألونسو
- جيوفاي أندريا كورنيا
- لي دانغ دوانه
- ديان إلسون
- مارك فلوري
- ساكيكو فوكودا - بار (نائبة الرئيس)
- رشيد حسن
- ستيفان كلازن (عن طريق الفيديو)
- كون لي
- فيتالي أ. ميلياتسيف
- ليتيسيا ميرينو
- عادل نجم
- ليونس نديكومانا
- كيث نورس (المقرر)
- خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا (الرئيس)
- تيا بترين
- أونالينا سيلولواني
- دزودزي تسيكاتا
- جوري فيشيت - فاداكان
- ٢ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية ممثلة في الدورة:
- أمانة الكومنولث
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
مكتب ممثلة الأمم المتحدة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول
الجزرية الصغيرة النامية
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - الجلسة الافتتاحية.
- ٣ - دور لجنة السياسات الإنمائية في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.
- ٤ - الاستعراضات الوطنية الطوعية.
- ٥ - رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً أو البلدان التي رفعت أسمائها منها.
- ٦ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً.
- ٧ - استعراض مشاريع تقارير الأمين العام المتعلقة بدعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، وبلاستفادة من التكنولوجيات الرائدة.
- ٨ - عدم ترك أي أحد خلف الركب.
- ٩ - في سبيل تحسين المساعدة المقدمة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً.
- ١٠ - تحديد برنامج عمل لجنة السياسات الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ١١ - مساهمات لجنة السياسات الإنمائية في الآليات الحكومية الدولية.
- ١٢ - اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها العشرين.

